الفصل الرابع:

الحاكم المستبد العادل

دائما ما تضع الشعوب الحرية باعتبارها المعيار الأول في الاختيار بين مرشح للرئاسة وآخر، معتقدين أن ضمان قدر أكبر من الحرية ربما كفيل بتحقيق الرفاهية الاقتصادية المنشودة .. ورغم رفض الجميع لعودة النظام الملكي.. إلا أنهم جميعًا مختلفون حول مفهوم الحرية وعلاقتها بالرفاهية الاقتصادية .. فالمدافعون عن الملكية يؤمنون بشدة في الحرية، ولكن الحرية التي قوامها الخضوع للقانون، ولا سيما القوانين المرتبطة بالملكية والأمن والحرية التجارية، وألا يكون الملك مستبدًا يفرض رغباته وسلطاته فرضًا عرضيًا لا يخضع للقانون، وعليه أن يكون قويًّا قادر على حماية الناس وأملاكهم رافضًا للتدخل الاعتباطي في شئونهم. فالحرية هي القوة في اتخاذ التدابير اللازمة لإسعاد الشعوب، وليست الحرية كما يفترضها البعض في المساواة المزعومة بين المواطنين، فالحرية الصحيحة تقوم على الاتفاق مع القوانين التي تعالج التفاوت الطبيعي بين الأفراد، أي التي تحمي الغني والفقير والكبير والصغير والرؤساء والمرؤوسين، الرجال والنساء جميعهم على حد سواء، والتي تهدم الأسوار الدينية التي أقامتها الفئات المتطرفة بين فئات الشعب الواحد.

والملكية في نظر المدافعين عنها هي التي تجعل المواطن مواطنًا وكل من كانت له

أملاك في الدولة تهمه الدولة ويسعى لحمايتها وتنميتها، فالملكية هي من صنعت حضارة ٧ آلاف سنة. وجعلت مصر في مقدمة الصفوف في العالم أجمع وهي من جعلتها كوكب المشرق العربي ومهد الأديان والحضارات. وعندما سقطت الملكية وحكم مصر من لا يملكون فيها تراجعت مكانتها ففور إعلان مصر جمهورية تخلت عن السودان وما زال الرؤساء المنتخبون يفرطون رئيس بعد الآخر في أجزاء من الأرض. وجعلوا جل همهم في اكتساب ملكية غير شرعية في مصر وخارجها، فملأت سرقاتهم بنوك أوربا واحتلت حاشيتهم مرافق الوطن الرئيسية ولم يضعوا خططًا للنهضة بالوطن بقدر ما وضعوا خططًا للاستمرار في الحكم .. وذلك لشعورهم أنهم يبنون في غير أملاكهم ويطورون في غير مصانعهم متأثرين بالمثل الشعبي (يا باني في غير ملكك ..يا مربي في غير ولدك) بعكس الملوك الذين يعتبرون أنفسهم مُلَّاكًا للأرض ووصايا على هذه الشعوب؛ فأخذوا يطورون في أملاكهم، فتقدمت الدول والشعوب حتى وصلت إلى ما آلت إليه الآن .. والشاهد في ذلك أن الشعوب في الدول ذات النظام الجمهوري تذمرت من ضيق مساحة الحريات وتدني أوضاعها الاقتصادي بشكل أكبر من الدول ذات النظام الملكي.. مما دفع الشعوب الأولى إلى الاحتقان والقيام بالثورات ضد أنظمتها بعكس النظم الملكية التي استطاعت كبحها بسهولة... ورغم ذلك اعتبر الثوار أن الدفاع عن الملكية هو حنين إلى العبودية.

ورغم ذلك فإنني لا أدافع في مقالي هذا عن الملكية ولكني أبحث معكم عن نموذج مثالي لحكم مصر في مرحلة ما بعد الثورة إبان حالة الضعف الشديد الذي يعانيه نظام مرسي الآن وفي كل المجالات. نبحث مقومات لرئيس يتناسب مع حال الانفلات الأمني وانهيار الاقتصاد وسقوط هيبة الدولة. حاكم يجمع بين استبداد الملكية والرفاهية الاقتصادية والحرية المستنيرة. نموذجًا أطلق عليه فلاسفة الغرب "المستبد

العادل" الذي اعتبره المحللون السياسيون النموذج الأمثل لنهضة الدول ولا سيما بعد الثورات ويعتبر فردريك الكبير في بروسا وشارل الثاني في إسبانيا وكاترين الثانية في روسيا وجوزيف الثاني في النمسا نماذج فاعلة للرئيس المستبد العادل وإن لم تنجح الثورات في التوصل إلى قيادة بهذه السمات فسوف يكون البديل هو قيادة ضعيفة فاسدة حمقاء ضيقة الأفق. كتلك التي سيطرت على الحكم إبان الثورات العربية الراهنة.

والمستبد العادل حاكم يرضخ لسلطة دينية أو حزبية أو عسكرية، يدرك جيدًا طبائع شعبه، يعلم جيدًا متى يفرض القرارات ومتى يطرحها للاستفتاء. حاكم يؤمن بالعلم وقادر على تنفيذ القانون، قادر على تنظيم أهواء الناس وتوجيهها بلطف نحو المنفعة العامة للجميع. هو الإداري الخبير الذي يحلم بالنهضة ويدرك سبل تحقيقها ويقود شعبه نحو تحقيقها. وبناء على ما تقدم نسأل. هل تسأل المطالبون بالشريعة الإسلامية عن النموذج السياسي الذي كان يتبعه سيدنا أبو بكر وعمر – رضي الله عنهما – ؟ هل كان عمر بن الخطاب – الذي عده التاريخ نموذجًا للحاكم العادل – مستبدًا؟ أم كان نموذجًا للمستبد المتسامح أم العادل المستبد؟ وعلى أية حال لن تشهد مصر الاستقرار إلا إذا تحقق العدل؛ ولن يتحقق العدل إلا بالقوة التي غالبًا ما يصنفها أصحاب المصالح والرافضون للتغيير بالاستبداد .. فإذا كان الاستبداد يحقق العدل ويخرج مصر من كبوتها الاقتصادية فأهلًا به. وأخيرًا نتساءل: إذا كان مرسي ليس نموذجًا للقائد المستنير، فأي المتصارعين على كرسي الرئاسة يملك مقومات الحاكم .. المستبد العادل؟

□ □ □ □